الأمم المتحدة

A/C.2/67/L.9*

الجمعية العامة

Distr.: Limited
19 October 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

الجزائر: ** **مشروع قرار**

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان اسطنبول[1] وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[2] اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وأقرتهما الجمعية العامة بموجب قرارها ٦٥/٢٨٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع الجهات المعنية الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ تعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتمكين تلك البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نموا،

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

** باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

241012 241012 12-56011 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٣]،

وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ المتعلق ببرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ تشير كذلك إلى قراري الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٨٦/٦٥ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن أهمية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، وتعيد تأكيد هدف تمكين نصف البلدان المدرجة في قائمة أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الرفع من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري الذي اعتُمد في الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً، المعقود في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[٤]، وتقرير الأمين العام عن كفالة التنفيذ الفعلي لمهام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز قدراته وفعاليته، وكذلك فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نموا[٥]؛

٢ - **تعرب عن بالغ القلق** من أن أقل البلدان نموا، بعد عقد من النمو الاقتصادي المطرد، تواجه تحديات كبيرة في الحفاظ على نموها الاقتصادي، وأنه يُتوقَّع لاقتصاداتها أن تنمو في المتوسط بمعدل ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٢، وهو أقل بكثير من هدف الـ ٧ في المائة سنويا المحدد في برنامج عمل اسطنبول، وأنه سيكون لذلك أثر كبير على تنفيذ برنامج العمل؛

٣ - **تعرب عن القلق** من أن ما يترتب على الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية من آثار يستدعي توفير دعم مناسب ذي أهداف محددة في الوقت المناسب على الصعيدين

---

(٣) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٤) A/67/88-E/2012/75 و Corr.1.

(٥) A/67/262.

الإقليمي والدولي لتكملة الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا من أجل بناء قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية والتخفيف من آثارها؛

٤ - **تلاحظ** التقدم الذي أحرزه العديد من أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بسبل من بينها تعميم مراعاته في الوثائق المتعلقة بالتخطيط والاستراتيجيات الإنمائية، وتهيب بأقل البلدان نموا أن تعمل، بدعم من شركائها في التنمية، على الوفاء بالتزاماتها وأن تشجع تنفيذ برنامج العمل، بوسائل منها إدماج أحكامه في السياسات الوطنية وأطر التنمية التي تضعها وإجراء استعراضات بصفة منتظمة بمشاركة جميع الجهات المعنية الرئيسية على نحو تام، وتدعو في هذا الصدد مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك اللجان الإقليمية والفنية للأمم المتحدة ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، إلى دعم إدماج برنامج العمل وتنفيذه على نحو فعال؛

٥ - **تؤكد أهمية** تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في أطر التعاون الإنمائي للشركاء في التنمية، وتهيب بالشركاء في التنمية أن يواصلوا إدماج برنامج العمل في الأطر والبرامج والأنشطة الوطنية المتعلقة بسياسات التعاون التي يضعها كل منهم على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة تقديم دعم أفضل محدد الهدف يمكن التنبؤ به لأقل البلدان نموا، على النحو المبين في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتهم وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وجدت؛

٦ - **تدعو** جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول بسبل منها زيادة تقديم المساعدة الفنية والتقنية لأقل البلدان نموا في الوقت المناسب وعلى المدى البعيد، على نحو يتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ به، وإدماج هذا البرنامج في برامج عملها، وتدعوها إلى المشاركة على نحو تام في استعراضه على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

٧ - **تدعو** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تعيّن بعد جهات تنسيق أو وحدات تنظيمية محددة داخل هياكل أماناتها إلى أن تفعل ذلك، بهدف كفالة الاتساق في تنسيق ورصد تنفيذ برامج العمل على صعيد الوكالات؛

٨ - **تهيب** بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقا من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق

عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

٩ - **تدعو** القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

١٠ - **تهيب** بأقل البلدان نموا وبشركائها في التنمية وبمنظومة الأمم المتحدة وبجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تنفذ، على نحو كامل وفعال، الالتزامات التي قطعت في برنامج عمل اسطنبول في مجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي القدرة الإنتاجية، والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، والتجارة، والسلع الأساسية، والتنمية البشرية والاجتماعية، والأزمات المتعددة وغيرها من التحديات المستجدة، وتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات، والحكم الرشيد على المستويات كافة، بشكل منسق ومتسق وسريع؛

١١ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء تراجع مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المقدَّمة لأقل البلدان نمواً بنسبة ٢ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١١، وكذلك الجمود المتوقع في نمو الجزء الأساسي من المساعدة الإنمائية الرسمية بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥، وإذ تعترف في هذا الصدد بوفاء بعض البلدان المانحة بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، تهيب بالبلدان المانحة الأخرى أن تفي بالتزامها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا دون مزيد من الإبطاء، وأن توائم تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية مع أولويات أقل البلدان نمواً بالتركيز خصوصاً على تنمية القدرة الإنتاجية؛

١٢ - **تشير** إلى القرار المتخذ في برنامج عمل اسطنبول فيما يتعلق باعتماد نُظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً وتوسيعها وتنفيذها، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة يبين فيه الخيارات المتعلقة بنُظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا وطرائق تنفيذها، لتنظر فيه في دورتها التاسعة والستين؛

١٣ - **تلاحظ** الجهود المبذولة لمعالجة مشاكل الديون التي تعاني منها أقل البلدان نموا، بسبل منها المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وتعرب عن القلق لأن ضعف العديد من أقل البلدان نموا إزاء الديون قد زاد بشكل ملحوظ، فأصبح العديد منها يعاني من أزمة ديون أو معرض بشدة لأزمة ديون، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة مشاكل الديون التي تعاني منها أقل البلدان نموا؛

١٤ - **تكرر** الدعوة إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الضروريتين لكسر حالة الجمود في جولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وتؤكد على ضرورة كفالة الوفاء بما قُطع من التزامات تجاه أقل البلدان نموا ووضعها موضع التنفيذ في الوقت المناسب وعلى نحو فعال وبصورة دائمة، ومن ذلك على سبيل المثال السماح بوصول منتجاتها إلى الأسواق دون فرض رسوم جمركية أو حصص معينة عليها ومنح إعفاءات لأقل البلدان نموا في مجال الخدمات، وكفالة استغلال أقل البلدان نموا لعائد التنمية في وقت مبكر؛

١٥ - **تشدد** على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لقضايا وشواغل أقل البلدان نموا في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية؛

١٦ - **تكرر طلبها** إلى الأمين العام أن يدرج المسائل التي تهم أقل البلدان نموا في جميع التقارير المتصلة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها من أجل دعم تحقيق الأهداف الوارد بيانها في برنامج عمل اسطنبول؛

١٧ - **تكرر أيضا طلبها** إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لإجراء تحليل مشترك للثغرات والقدرات على سبيل الأولوية بحلول عام ٢٠١٣ بغرض إنشاء مصرف للتكنولوجيا ووضع آلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نموا، استنادا إلى المبادرات الدولية القائمة؛

١٨ - **تشدد** على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية عن الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار برنامج عمل اسطنبول؛

١٩ - **تقر** بضرورة إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا ولأولوياتها في مجال التنمية، بما فيها الاحتياجات والأولويات الوارد بيانها في برنامج عمل اسطنبول وفي خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان المتقدمة النمو أن تستعرض التزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٥، وأن تنظر في إمكانية زيادة تعزيز الموارد المخصصة لأقل البلدان نموا، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل اسطنبول؛

٢٠ - **تعيد تأكيد** الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[٣] بمساعدة أقل البلدان نموا في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة، وتعيد أيضا تأكيد الاتفاق على تنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال وإدماج مجالاته ذات الأولوية بالكامل في إطار العمل الوارد في الوثيقة الختامية بحيث يسهم

تنفيذه على نطاق أوسع في تحقيق الهدف العام لبرنامج العمل، وهو تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٢١ - **تشدد** على ضرورة تعزيز عملية تنسيق تنفيذ برنامج عمل اسطنبول ورصده ومتابعته، بهدف كفالة فعالية وكفاءة آليات التنفيذ والمتابعة على الصعيد القطري ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

٢٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لإضفاء طابع مؤسسي على آلية الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المتعلقة بأقل البلدان نموا في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، باعتبارها آلية دائمة مشتركة بين الوكالات يتولى قيادتها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لكفالة التنسيق والرصد الضروريين فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل على نطاق المنظومة، وتدعوه أيضا، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، إلى إدراج تنفيذ برنامج عمل اسطنبول كبند دائم في جدول أعمال المجلس؛

٢٣ - **تقر** بأن مسؤوليات مكتب الممثل السامي قد شهدت، على مر السنين، زيادة كبيرة في نطاقها ودرجة تعقيدها، وبأنه إضافة إلى مسؤولياته بموجب ولايته الأصلية، فقد زاد الطلب على ما يقدمه من دعم فني وتقني لأقل البلدان نموا، وتشدد في هذا الصدد على أن مكتب الممثل الخاص يحتاج إلى قدر كبير من الموارد، بما في ذلك موارد من خارج الميزانية، من أجل الاضطلاع بمسؤولياته المتزايدة؛

٢٤ - **تؤكد** على ضرورة توفير ما يكفي من الموارد لمكتب الممثل السامي للاضطلاع بولايته المتمثلة في كفالة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، وتطلب إلى الأمين العام أن يضمن توفير موارد كافية للمكتب في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ من أجل متابعة برنامج عمل اسطنبول ورصده وتنفيذه بفعالية؛

٢٥ - **تحث بقوة** الدول الأعضاء والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على زيادة مساهماتها الخارجة عن الميزانية، بقدر كبير وفي الوقت المناسب، لدعم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته ورصده، ولدعم مشاركة ممثلين لأقل البلدان نموا في الاجتماع السنوي المخصص لاستعراض تنفيذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبرنامج عمل اسطنبول وفي المحافل الأخرى

ذات الصلة، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والستين، تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا.